الرومي: البيئة الكويتية تتمتع بثروات تواجه تحديات بيئية

6

سأل العفاسي عن البرنامج التأهيلي لمتهمي تفجير مسجد الامام الصادق

الفضل: ليس من حق النواب التقدم باقتراح العفو العام الذي يبقى بيد سمو الامير

أحمد الفضل

د.فهد العفاسي

ربيع سكر

قال النائب أحمد الفضل: تأخرت في التعليق على مطالبة نواب باقرار العفو العام لان بعض النواب استشهد بامور دستورية ما استوجب اعداد الرد المناسب. وأضاف الفضل : العفو اختصاص اصيل لسمو الامير حسب نصوص الدستور.

وزاد الفضل: ليس من حق النواب التقدم باقتراح العفو العام الذي يبقى بيد سمو الامير طبقا للمادة 75 من الدستور فهو بيد الامير لكنه مقيد بقانون.

وتابع الفضل من مؤتمره بمجلس الامة: مسألة العفو العام تحصل في بعض الدول في الكوارث وتغيير انظمة الحكم والثورات. واضاف الفضل: هل يعقل ان يترك موضوع العفو العام لممثلي الأمة؟ اذن ما هي فائدة المحاكم؟

وقال الفضل : لن نبني التماثيل لمن قال لسمو الامير «لن نسمح لك»

واضاف الفضل: من شارك من الشباب في اقتحام مخفر او تسور منزل ناصر المحمد وغيرها كان لنفس اسباب من اقتحم المجلس فلماذا لا تطلبوا العفو لهم؟

وزاد الفضل: قضية اقتحام المجلس اصبحت عند البعض مقدسة لان المدان بها نواب اما الشباب في قضايا اخرى فليسوا كذلك.

من ناحية أخرى وجه النائب أحمد الفضل سؤالا الى وزير الاوقاف فهد العفاسي طالبا فيه نسخة من البرنامج التأهيلي الذي أعلن عنه وكيل الاوقاف لتأهيل متهمي تفجير مسجد الامام الصادق .

وقال الفضل للعفاسي : هل معالجة الأفكار المتطرفة لمتهمي تفجير مسجد الامام الصادق كما ورد في تصريح الوكيل عمادي تتم بشكل جماعي أم فردي ؟

واضاف الفضل : هل سيتم منح شهادة حسن سير وسلوك بعد أن يجتاز المتهمون بقضايا إرهاب البرنامج التأهيلي ؟

طالب قيادات « الصناعة » بمنع هذا التجاوز

الحجرف : على رئيس الوزراء منع الروضان من توزيع قسائم على متنفذين لحمايته من الاستجواب

مبارك الحجرف

خالد الروضان

طالب النائب مبارك الحجرف رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بكف يد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان عن اتخاذ بعض القرارات المهمة التي من شأنها تدهور الوضع والفساد داخل وزارته وإستخدامها لكسب ولاءات من بعض الأوساط في سعي حثيث منه لتفادي طرح الثقة فيه في جلسة الاستجواب المقدم له ، مؤكداً إلى أهمية أن يعلم رئيس الحكومة أن استخدام مقدرات البلاد وثرواتها لمصالح شخصية سيضر بالبلاد وسيكبد المال العام خسائر أخرى فضلاً عن ما هو حاصل الآن وان عدم ردع وزير التجارة سيكون الأمر في غاية الخطورة.

وحذر النائب الحجرف وزير التجارة والصناعة خالد الروضان من أخذ قرار بتوزيع قسائم ومصانع في هذه القترة وتمرير هذا الأمر كما يبدو إنجاز لدعم الشباب والشركات المنافسة في حين أن الهدف من هذا الأمر هو كسب ولاءات لأوساط متنفذة حماية له من الاستجواب المقدم له ، مستغرباً أن يصمت الوزير عن العمل خلال السنوات التي قضاها في هذه الحكومة ويأتي الآن بعد أن تبين عجزه في المشروعات الصغيرة ودعم الشباب والتجاوزات التي كشفت في الهيئة العامة للصناعة ليقوم الآن بمحاولة تمرير هذا القرار دون أخذ الموافقات اللازمة والاصرار على توزيعها خلال هذه الفترة مؤكداً أن توزيع القسائم له إجراءات متبعة وفق

الآلية المعروفة فضلاً عن أخذ الموافقات اللازمة من البيئة والبلدية وغيرها ، معتبراً هذه الحماية جاءت لتؤكد خطورة موقف الوزير وضعفه ومحاولة منه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وطالب النائب الحجرف القيادات الواعية في الهيئة العامة للنصاعة وجميع الموظفين بعدم السماح للوزير الروضان باستخدام مناصبكم لتمرير مشروعه التنفيعي وخلط الاوراق وأن المسئولية الدستورية تقع على كل مواطن وفق المادة (17) من الدستور لحرمة المال ووجوب حمايتة من أي تجاوز ، مؤكداً أن الجميع بإمكانه ومن مكانه وموقفه يستطيع أن يوقف هذا الفساد بالكلمة والموقف لحماية هذا الوطن.

« المالية البرلمانية » ناقشت مع ممثلي الحكومة وقف الهدر ومكافحة الفساد

خورشيد : لا ضرائب ولا زيادة رسوم في البرنامج الوطني للاستدامة المالية

الصبيح طلبت الضغط على القطاع الخاص لتوظيف الكويتيين وضبط التركيبة السكانية

ربيع سكر

جانب من اجتماع اللجنة

تصوير – محمد صابر

ناقشت أمس اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية بحضور وزيري المالية والشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والمسؤولين في الصندوق الوطني والمجلس الأعلى للتخطيط وفريق من وزاره التجاره بالاضافة الي القوى العاملة

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في مؤتمر صحافي ان الحكومة وعدت أنها ستقدم قانونا جديدا لمجلس الامة يعالج جميع الاختلالات المالية التي تعاني منها الدولة ويوقف الهدر والفساد الموجودين وعموما اللجنة اجتمعت بناء على تكليف مجلس الامة بموجب رسالة من النائب خليل الصالح عن البرنامج الوطني الاستدامة والاقتصادية

واشار خورشيد الى ان الفكره أتت بعد الوثيقة الاقتصادية التي كانت تتطلب بعض التشريعات النيابية ووجدنا بعض الخلافات وبعدها توجهت الحكومة بوضع البرنامج الوطني للاستدامة لمعالجة اوجة الهدر والصرف في الميزانية العامة للدولة والتوجيه السليم للخريجين الجدد وتعيينهم في الجهات الحكومية والخاصة

واكد خورشيد ان اللجنة لن تصوت على هذا التقرير وسترفع التقرير بناء على التوصيات التي سترفعها اللجنة المالية وحول ما ذكرته الحكومة عن هذا البرنامج لمجلس الامة مؤكدا ان اللجنة تطرقت لمواضيع عدة وكانت هناك وجهه نظر بشأنها .

وأفاد خورشيد اننا تطرقنا ايضا الى مواضيع منها الجانب المالي والميزانيات ووزير المالية قال ان هناك قانونا جديدا سيرسل لمجلس الامة حول الاختلالات والوزيرة هند الصبيح تطرقت إلى التركيبة السكانية والقطاع الخاص

ولفت خورشيد الى أن وزارة التجارة وفيما يتعلق بتحسين البيئة الاقتصادية شرحت توجهها بهذا الشان بالاضافه الي مشاريع المشروعات الصغيرة والمتوسطه خاصه بعد العجز الموجود في الأبواب الخمسة متمنيا من الحكومة انها تسعي لمعالجة هذه الاختلالات

وكشف خورشيد ان البرنامج الوطني للاستدامة يحتاج الى تنفيذ فقط ولا يحتاج الي تشريعات كونه خطة حكومة وإصلاح اقتصادي لتطوير الأداء الحكومي بشكل عام ووعدونا انهم سيقدمون إلينا الية تنفيذ البرنامج الأسبوع المقبل وسنناقشة بشكل اكبر عندما يتم تقديمه وبعدها سنرفع التقرير الى مجلس الامة قبل دور الانعقاد المقبل

واكد خورشيد ان هذا المشروع ضخم وان القطاع الخاص فية الكثير من الوظائف لكن نحتاج الي نوايا صادقة من الحكومة وتطبيق سليم خاصة والشعب وصل لمرحلة من الاحباط تجاه هذا الفساد ومحاربة الفاسدين موكدا ان المجهود الفردي لا يأتي بنتيجة

واشار خورشيد إلى ان الوزيرة هند الصبيح وعدت بالتنسيق كونها وزيرة التخطيط مع باقي الجهات الحكومية عن البرنامج الوطني للاستدامة وهذا البرنامج لا يتضمن رسوما ولا ضرائب حسب ما سمعنا من الحكومة

وختم خورشيد تصريحه ان القانون الجديد الذي ستقدمة الحكومة موجود الان بإداره الفتوى والتشريع وسيعالج الكثير من اختلالات الميزانية العامة للدولة مثلما فعلت الحكومة الان في إغلاق جزء من نظام حساب العهد

أكد أنه سيعمل على إقرار قانون تعيين القياديين

عمر الطبطبائي: أدعم الإجراءات الإصلاحية لوزير الأشغال

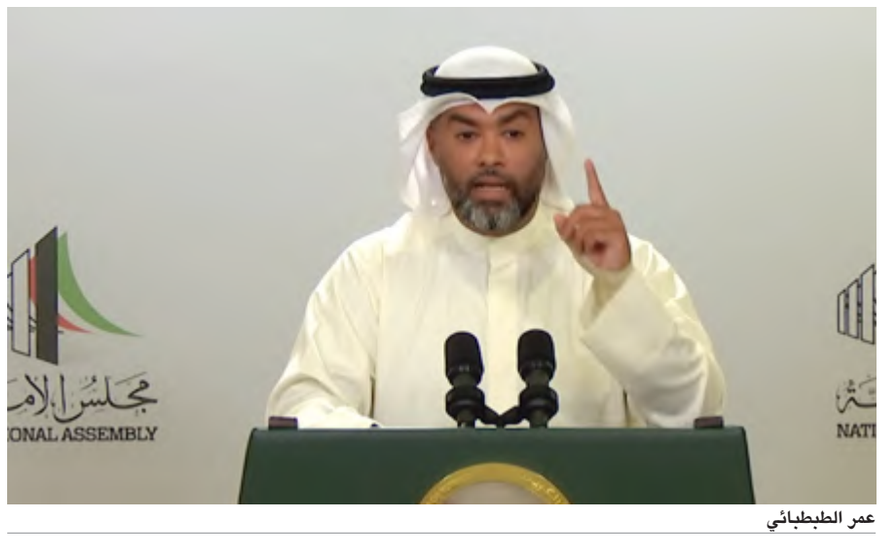

عمر الطبطبائي

قال النائب عمر الطبطبائي إن هناك تجاوزات عديدة في ترسية المناقصات في وزارة الأشغال، مؤكدا دعمه الإجراءات الإصلاحية التي يقوم بها وزير الأشغال حسام الرومي في هذا الصدد.

وطالب الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة الوزير الرومي بأن يبقى مقاتلا في سبيل الإصلاح والاستمرار على هذا النهج، والضرب بيد من حديد تجاه أي تجاوز يرصده في وزارته.

وأكد الطبطبائي أهمية حماية الوزير من الهجوم غير المبرر ضده لأنه في وزارة (صعبة)، مستغربا ما سمعه عن رغبة الوزير بعدم الاستمرار في منصبه معلقا «عليك أن تظل مقاتلا مع جيش الحق ضد الفساد والله يكثر من أمثالك».

وقال الطبطبائي إن لديه بعض الاستفسارات موجهة إلى وزارة الاشغال وهيئة الطرق، بشأن محاربة بعض الجهات التابعة لهما لعدم إيقاف بعض المناقصات التي تمت خلال الفترة الأخيرة.

واعتبر أن استماتة بعض القياديين وبعض النواب في تأهيل شركتين برغم سحب ديوان المحاسبة موافقته على المشروع يؤكد مدى الحاجة لإقرار قانون تعيين القياديين.

وأكد في هذا الصدد أنه سيعمل خلال دور الانعقاد المقبل على إقرار مقترح قانون (تعيين القياديين)، مطالبا الحكومة بدعم المقترح حتى يتم اقراره.

وبين أن وزير الأشغال يحارب لأنه أوقف بعض المناقصات بعدما كشف عن وجود أخطاء بالإجراءات، وطلب المشورة من الفتوى والتشريع والجهات القانونية، معتبراً أن هذا الايقاف قد يؤخر المشروع ولكن «ما بني على باطل فهو باطل».

وأشار إلى انه في احدى هذه المناقصات تم تأهيل مكتب هندسي خلافا للشروط الموجودة في كراسة المناقصات التي كانت تشترط تأهيل قوانين موجودة في سنة 2010، مؤكدا مخالفة هذا الإجراء للقانون.

وبين أن الشركات المختارة لتنفيذ المناقصات لا تمتلك الخبرة وأن هناك ظلما بينا على بقية الشركات، مستغرباً استبعاد جميع من تنطبق عليهم الشروط بما يعد تجاوزا على المال العام.

الحكومة عرضت البرنامج بتفاصيله

برنامج الاستدامة المالية لا يشمل تشريعيات لعدم إمكانية ربطها بجدول زمني

ربيع سكر

استعرض امس أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء محاور البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية أمام لجنة الشؤون المالية والإقتصادية في مجلس الأمة وذلك تلبية للدعوة التي قدمتها اللجنة في شأن مناقشة الأسس التي بنى عليها البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية.

يذكر بأن هذه المرة الثانية التي تقدم فيها الحكومة عرضاً حول البرنامج لأعضاء مجلس الأمة حيث تم إستعراض البرنامج بكامل تفاصيله في جلسة 6 مارس 2018.

وقد إستعرض الفريق الحكومي الأسس التي بني عليها البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية حيث أوضح الفريق أمام اللجنة بأن البرنامج يركز على القطاع المالي والإقتصادي، وبأنه تم التركيز على التحديات التي يمكن تخطيها من خلال وضع حلول واقعية وقابلة للتنفيذ من قبل الجهات الحكومية وبجداول زمنية واقعية ومحددة ويتم مراجعتها وتقييمها بشكل فصلي من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء.

وقد حدد البرنامج التحديات التي تواجه القطاع الإقتصادي على النحو التالي:

تحديات بيئة الأعمال وتنمية القطاع الخاص

تحديات سوق العمل

تحديات المالية العامة

أسس البرنامج:

1. نص رؤية صاحب السمو أمير البلاد كما وردت في وثائق الخطة الإنمائية وسياسات الخطة الإنمائية الثانية 2015/2014 – 2020/2019 والتي عددها 342 سياسة في مختلف المجالات تغطي (7) ركائز تنموية حيث ان الخطة قد صدرت بقانون 10/2015 وبالأخص السياسات القصيرة المدى والمتوسطة المدى.

2. المؤشرات الدولية وفقا لتقارير المنتدى الإقتصادي العالمي وغيرها من المؤشرات والتي تعاني دولة الكويت فجوات تحتاج معالجتها على المدى القصير والمتوسط.

3. الاجتماعات التشاورية مع اللجنة المالية في مجلس الأمة واللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء.

4. الأولوية للتحديات التي يمكن تخطيها من خلال وضع حلول واقعية وقابلة للتنفيذ من قبل الجهات الحكومية والتي لا تحتاج الى حلول تشريعية «أي إصلاح البيت من الداخل أولاً". على سبيل المثال: تبسيط تسجيل وعمل الشركات التجارية | تحسين حجم وجودة الاستثمار الأجنبي المباشر. تنظيم توظيف العمالة الوافدة | تحسين نظام المشتريات الحكومية.

الأدوات المتاحة لدى الجهاز التنفيذي في الدولة تتكون من تفعيل أو استحداث أو متابعة:

حزمة قرارات إدارية

حزمة قرارات وزارية

حزمة مشاريع قوانين

برنامج لمشاريع تطويرية

تطوير أنظمة إدارية.

كما إستعرض الفريق الحكومي أبرز الإنجازات المنسوبة إلى البرنامج الوطني منذ 2016 والتي انعكست على تحسن ترتيب دولة الكويت في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2018 الصادر عن البنك الدولي و التقرير العالمي للتنافسية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي و ترقية البورصة على مؤشر «فوتسي».

وأوضح الفريق بأن الجهود مستمرة (منذ أن عرض البرنامج على مجلس الأمة في 6 مارس 2018) من خلال تعزيز دور وزارة المالية بين الجهات الحكومية المختلفة ونشر ثقافة الإصلاح المالي، حيث:

تم تحليل الميزانيات والحسابات الختامية للسنوات السبع الماضية

تم تأسيس قاعدة بيانات مالية مفصلة لأول مرة في تاريخ الكويت

تم تفصيل وتحليل أكثر من 700 بند في مصروفات الدولة

تم تفصيل وتحليل أكثر من 400 بند في إيرادات الدولة

تم تحديد 13 مبادرة مالية إصلاحية من مبادرات برنامج الاستدامة للتنفيذ في السنة المالية الحالية تم إعداد مشروع قانون جديد بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة والمزمع عرضه على مجلس الأمة ضمن أولويات الفصل التشريعي الجديد.

وتحويل الجسر الفاصل بينهما إلى نفق

المطيري يقترح إنشاء دوار بين منطقتي المهبولة والرقة

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال فيه: نظراً للازدحام المروري على جسر المهبولة والرقة، وتيسيراً لحركة المرور فيها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تحويل الجسر الكائن بين منطقة المهبولة والرقة إلى نفق يمتد إلى طريق الفحيحيل السريع، وإنشاء دوار يكون فاصلا بين المهبولة والرقة.